

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في اليمن لعام 2015

ملخص تنفيذي

ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة هي مصدر جميع التشريعات. وينص الدستور على حرية الفكر والتعبير "في حدود القانون"، لكنه يُسقط ذكر حرية الدين. ويحظر القانون شجب الإسلام، والتحول من الإسلام إلى دين آخر، والتبشير الذي يستهدف المسلمين. تصاعد الصراع بين الحكومة وجماعة أنصار الله بقيادة الحوثيين، وهي حركة زيدية شيعية متحالفة مع العناصر الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح، ووسعت من قاعدتها في الشمال الغربي لتفرض سيطرتها على أجزاء واسعة من البلاد، بما في ذلك صنعاء. وفي مارس/آذار ذهبت الحكومة إلى المنفى مما جعلها غير قادرة على ممارسة رقابة فعالة على الشؤون الدينية داخل البلاد. وشملت الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية تفجير المساجد الزيدية، مما أسفر عن سقوط قتلى وإصابات للمصلين. ولم تتوفر معلومات حول ما إذا كان البهائيون الذين اعتقلتهم الحكومة سابقاً بتهمة الردة، والتبشير، والتجسس المزعوم لصالح إسرائيل، ظلوا في السجن في أعقاب سيطرة المتمردين على صنعاء. وقبل اندلاع النزاع العسكري في مارس/آذار، كان المسيحيون من الروم الكاثوليك والبروتستانت والأرثوذكس الأثيوبيين مازالوا يمارسون الشعائر الدينية دون تدخل من الحكومة.

استمر القادة الدينيون الزيديون والسنة استخدام تهمة الردة لاستهداف المعارضين. وأفاد القادة اليهود باستمرار المضايقات الاجتماعية لجالياتهم في عمران، بما في ذلك الإكراه على اعتناق الإسلام.

التقى سفير الولايات المتحدة مع مسؤولين من الحكومة في المنفى لمناقشة التحديات التي تواجهها المجتمعات الدينية، بما في ذلك التدقيق من قبل الحوثيين، والنزوح من المنازل وترك المصالح التجارية، والاستهداف من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة. كما التقى مع ممثلي الأقليات الدينية لمناقشة تلك التحديات.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تقدر الحكومة الأمريكية عدد سكان البلاد بنحو 26.7 مليون نسمة (تقديرات تموز/يوليو 2015). معظم السكان مسلمون، ينتمون إما إلى المذهب الزيدي الشافعي السني أو المذهب الزيدي

YEMEN

الشيعة. ورغم عدم وجود إحصاءات رسمية، تقدر الحكومة الأمريكية أن 65 في المئة من السكان سنة و 35 في المئة زيدية. وتقدر تقارير إعلامية أن حوالي 15,000 من المسلمين الإسماعيليين يتركزون في منطقة حراز بالقرب من صنعاء. وهناك عدد غير محدد من الشيعة الاثني عشرية (المقيمين بصورة رئيسية في الشمال) والصوفية. والجماعات التي تمثل مجتمعة أقل من 1 بالمئة من السكان تشتمل على يهود، وبهائيين، وهندوس، ومسيحيين، وكثير منهم لاجئون أو أجانب يقيمون في البلاد بصفة مؤقتة. وتشمل الجماعات المسيحية الروم الكاثوليك والأنجليكان. الجالية اليهودية، التي كانت فيما مضى كبيرة العدد، هي الأقلية الدينية الوحيدة الأصلية في البلاد من غير المسلمين. بعد عشرات السنين من الهجرة إلى إسرائيل، تقدر تقارير إعلامية أنه لا يزال هناك أقل من 100 يهودي. ووفقاً لإحدى التقديرات، لا يزال 20-40 فرداً يقيمون في أحد أحياء صنعاء و 55 في منطقة ريده التابعة لمحافظة عمران. وتقدر وسائل الاعلام أن هناك 150 من البهائيين في البلاد.

وتشمل الجماعة الإسماعيلية كلاً من طائفتي المكارمة والبهرة. وأفادت تقارير أنه بعد اندلاع النزاع، فر العديد من البهرة من اليمن إلى الهند.

وتشير تقديرات إعلامية حديثة أن ما يقرب من 95,000 شخصاً من أصل هندي يقيمون في البلاد، ويتركزون في الجنوب.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة. ويكفل حرية الفكر والتعبير "في حدود القانون"، لكنه يغفل ذكر حرية الدين أو المعتقد أو الرأي. وينص الدستور على أن الشريعة هي أساس لكل التشريعات، مع أن الفقه الإسلامي يتعايش جنباً إلى جنب مع القانون العلماني العام والمدونة القانونية المدنية في نظام قانوني هجين.

وينص القانون الجنائي على أن الشجب "بتعمد" و "إصرار" للإسلام أو التحول من الإسلام إلى دين آخر هو ردة، وهي جريمة عقوبتها الإعدام. ويسمح القانون للمتهمين بالردة بثلاث فرص للتوبة،

YEMEN

ولدى التوبة يتم إغفاؤهم من عقوبة الإعدام. ويحظر قانون الأسرة الزواج بين مسلم أو مسلمة وامرأة أو رجل يعرفهما القانون بأنهما مرتدان. وبموجب القانون، فإن المرأة التي تسعى لحضانة الطفل يجب "ألا تكون" مرتدة. و"يجب" أن يكون الرجل من نفس الدين كما الطفل.

ويحظر القانون أعمال التبشير الذي يستهدف صفوف المسلمين. وينص القانون على السجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة "الاستهزاء" العلني بأي دين، وتصل العقوبة إلى خمس سنوات إذا كان الدين المستهزأ به هو الإسلام.

وبموجب القانون، يجب أن تأذن الحكومة بنشيد المباني الجديدة. ولا يتطرق القانون إلى أماكن العبادة على وجه التحديد.

ويجب على المدارس الحكومية تدريس الإسلام، من دون الأديان الأخرى. ويحدد القانون ان اكتساب معرفة الشعائر الإسلامية، وتاريخ البلاد وثقافتها في إطار الحضارة الإسلامية هو هدف التعليم الابتدائي، وأن معرفة العقيدة الإسلامية هو هدف التعليم الثانوي. يتم تدريس الطلاب الشيعة والسنة من نفس المناهج الدراسية في المدارس العامة.

الشريعة هي بمثابة الأساس لجميع القوانين، على الرغم من أنه بالإضافة إلى المحاكم الابتدائية التي تنظر في القضايا المدنية والجنايئة والتجارية وقضايا الأحوال الشخصية، هناك محاكم قبلية غير رسمية - تعمل في الغالب في المناطق الريفية - التي تطبق القانون العرفي بالإضافة إلى الشريعة لحل النزاعات.

وبموجب القانون لا يجوز للنساء المسلمات أن يتزوجن غير مسلمين ولا يحق للرجال المسلمين أن يتزوجوا نساء غير مسلمات أو يهوديات أو مسيحيات.

وينص الدستور على أنه يجب أن يكون الرئيس مسلماً ("يمارس واجباته الإسلامية")، على الرغم من أنه يسمح لغير مسلم بخوض الانتخابات البرلمانية طالما أنه "يقوم بواجباته الدينية". ولا يحظر القانون الأحزاب السياسية القائمة على الدين، لكنه ينص على أن الأحزاب لا يمكن لها أن تزعم بأنها الممثل الوحيد لأي دين، أو أن تعارض الإسلام، أو أن تقصر عضويتها على أبناء جماعة دينية بعينها.

YEMEN

ممارسات الحكومة

بعد استيلاء المتمردين الحوثيين على مؤسسات الدولة في يناير/كانون الثاني، ذهبت الحكومة إلى المنفى في مارس/آذار، مما جعلها غير قادرة على ممارسة السيطرة القانونية أو الإدارية الفعالة على الشؤون الدينية داخل البلاد.

والبهائي الذي تم اعتقاله في عام 2013 من قبل مسؤولين في منظمة الأمن السياسي ظل يقبع في السجن في صنعاء، وبحسب ما أفادت التقارير، فقد عذبت السلطات الحكومية خلال الـ45 يوماً الأولى من اعتقاله، وكانت قد وجهت إليه تهمة الردة والتبشير والتجسس لصالح إسرائيل. واستمر اعتقاله عقب سيطرة المتمردين، لكنه سُمح له بمحامي دفاع. في 8 نوفمبر/تشرين الثاني، مثل البهائي أمام المحكمة، حيث رفض القاضي الأدلة التي تم الحصول عليها خلال فترة التعذيب المبلغ عنها، وقال أن أي تهمة موجهة ضده يجب أن تكون بسبب جريمة لا تتعلق بدينه، وفقاً لمنظمة غير حكومية. وقد تم إدخال البهائي إلى المستشفى بعد إخراجه من السجن في 23 نوفمبر/تشرين الثاني. وعلى الرغم من أنه كان من المقرر له المثول أكثر من مرة أمام المحاكم، لكن لم يتم تقديمه للمحاكمة بحلول نهاية العام.

قبل اندلاع النزاع العسكري في مارس/آذار، كانت الشعائر الدينية الأسبوعية للمسيحيين من الروم الكاثوليك والبروتستانت والأرثوذكس الإثيوبيين تتم من دون تدخل حكومي، في مختلف أنحاء صنعاء وعدن ومدن أخرى. استمر المسيحيون واليهود في إقامة الشعائر في منازلهم أو منشآت خاصة كالمدارس دون مضايقات.

ووفقاً لرئيس الجالية اليهودية التي مقرها في صنعاء، قامت الحكومة بعد فترة من ذهابها إلى المنفى، بتعليق المساعدات النقدية والغذائية الشهرية التي كانت تقدمها للجالية.

و قبل اندلاع النزاع العسكري، حظر مسؤولو الجمارك ووزارة الثقافة استيراد المطبوعات الأجنبية بعد تحديد أنها "غير مرغوب بها دينياً"، لأنها تنتقد الإسلام. وسمحت السلطات باستيراد كتب دينية أخرى على سبيل المثال، الكتاب المقدس للاستخدام الشخصي وليس للبيع.

YEMEN

وقبل اندلاع النزاع العسكري الحالي، واصلت الحكومة السماح باستخدام المعابد الهندوسية في عدن وصنعاء، وكذلك مباني الكنائس القائمة للخدمات الدينية من قبل الطوائف الأخرى.

في يناير/كانون الثاني وجه نائب الرئيس ورئيس مجلس الوزراء خالد محفوظ بحاح خطاباً إلى وزير الأوقاف فؤاد بن الشيخ أبو بكر يدعو فيه إلى منع تدمير معبد الجين في عدن، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام. بعد صدور أمر المحكمة في ديسمبر/كانون الأول 2014 بهدم المعبد، أفادت تقارير أن منظمات المجتمع المدني احتجت ضد الهدم، قائلة إن المعبد جزء من التراث الثقافي للبلاد.

لا تقدر الحكومة على التحقق من المناهج الدينية التي تدرس في بعض المدارس الخاصة. ويجوز للمواطنين المسلمين التوجه للدراسة في مدارس خاصة لا تقوم بتدريس الإسلام. معظم الطلاب غير المسلمين هم من الأجانب، ويدأومون في مدارس خاصة.

الانتهاكات التي ترتكبها قوات أجنبية أو جهات فاعلة من غير الدول

منذ مارس/آذار شاركت الحكومة في صراع عسكري مع المسلحين الحوثيين ومع القوات الموالية للرئيس السابق [علي عبد الله] صالح. أحكم المتمردون سيطرتهم على صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014 ووسعوا سيطرتهم لتشمل أجزاء واسعة من البلاد. وفي أعقاب الإقامات الجبرية وغيرها من التدابير التي اتخذها الحوثيون ضد أعضاء الحكومة، فر كبار المسؤولين الحكوميين وأعادوا تشكيل الحكومة اليمنية في المملكة العربية السعودية، حيث طلبت المساعدة من شركاء عرب حتى تتمكن من هزيمة المتمردين. ورافق الحرب الأهلية عنف طائفي. وساهمت جماعات إرهابية، من بينها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بتأجيج العنف، وواصلت شن هجمات استهدفت ممثلي الحكومة ومنشأتها، وأعضاء مجموعة الحراك الجنوبي، وأفراد آخرين اتهموا بسلوك "منافٍ للأخلاق". ووصفت المواقع الجهادية على الإنترنت هذه الهجمات بأنها "حرب ضد المرتدين".

أثناء صلاة العشاء في 2 سبتمبر/أيلول، هاجم انتحاريان مسجد المؤيد الخاص بالزيدية الشيعية في حي الجراف بصنعاء، مما أسفر عن مقتل 32 شخصاً وإصابة 98 على الأقل. وبعد وصول فريق الإسعافات الطبية، تبع التفجير انفجار سيارة مفخخة خارج المبنى. وفي اليوم التالي أعلن تنظيم

YEMEN

داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) التابع لولاية صنعاء مسؤوليته عن التفجير المزدوج، مبرراً الهجوم بأنه انتقامي. ووقعت هجمات أخرى على المساجد الزيدية في 20 مارس/آذار، و17 و20 يونيو/حزيران، و29 يوليو/تموز و 24 سبتمبر/أيلول.

في 29 يوليو، انفجرت سيارة مفخخة في مسجد الفيض الحاثمي في صنعاء، والمسجد الرئيسي والمركز الإداري للمسلمين الإسماعيليين، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة ستة آخرين. ووفقاً لتقارير إعلامية، ادعى تنظيم داعش مسؤوليته عن الهجوم.

في أكتوبر/تشرين الأول ذكرت وسائل الاعلام أن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب قتل أربعة رجال اتهموا بممارسة السحر والشعوذة في ميفعة في محافظة حضرموت الجنوبية.

وخلال العام، وردت تقارير تفيد بأن المتمردين الحوثيين ضغطوا على الأئمة في المساجد السنية لتقديم مواظ مقررلة لهم، غير أن تقارير أفادت بأن الامتثال كان متفاوتاً. وبالإضافة إلى ذلك، يقال بأن مكلفين حوثيين ضغطوا على المصلين في المساجد السنية لتوقيع عرائض سياسية احتجاجاً على حملة قوات التحالف التي يقودها العرب ضد متمردي صالح الحوثيين.

في المناطق الشمالية التي هي تقليدياً تحت سيطرة الزيدية، أفادت تقارير بأن الحوثيين واصلوا جهودهم لفرض معتقداتهم الدينية على المقيمين من غير الزيديين، بما في ذلك حظر الموسيقى والمطالبة بأن ترتدي المرأة حجاباً كاملاً. وذكرت مصادر زيدية أن هذه القيود كانت نتيجة لتصرفات أفراد ولم تكن بتوجيه من قبل قيادة الحوثيين.

زعم زعيم حركة أنصار الله الحوثية عبد الملك الحوثي تورط إسرائيل في حملة التحالف التي يقودها العرب ضد المتمردين الحوثيين في خطب تضمنت شعارات معادية للسامية.

في فبراير/شباط غادر قسيس كنيسة المسيح في عدن، وهي الكنيسة الانجليكانية في حي كريتر في المدينة، اليمن بسبب الوضع الأمني المتدهور بعد اعتداء قوات الحوثي وصالح على المدينة. وأفادت تقارير أنه في غضون أسابيع، أغلقت الكنيسة أيضاً عيادة عيون كانت تعمل على أرض الكنيسة. في

YEMEN

مايو/أيار نهبت ميليشيات الحوثي المتمردة محتويات كنيسة القديس أنطونيوس، الكاثوليكية في حي التواهي، بعدن، وفقاً لتغريدة نشرت على شبكة الإنترنت.

ووفقاً لتقارير إعلامية، في 16 سبتمبر/أيلول، أحرق أفراد ملثمون كنيسة القديس فرنسيس الكاثوليكية الرومانية في عدن، بعد يوم واحد من قيام أشخاص آخرين بنهب محتويات المبنى. ونقلت وسائل إعلام عن مسؤول أمني مع الحكومة في المنفى أن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب قد يكون هو المسؤول. وبحسب ما ورد فقد غادر كاهن الكنيسة عدن في مارس/آذار. وفي حادث منفصل في نفس الأسبوع، وفقاً لتقارير إعلامية، فقد قام أحد الأفراد بإشعال النار في كنيسة العائلة المقدسة في عدن، والمعروفة أيضاً باسم كنيسة القديس يوسف.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

استمر القادة الدينيون الراديكاليون، الزيديون الشيعية والسنة، بإثارة مسألة التكفير (وهي ممارسة يستخدمها أحد المسلمين للإعلان بأن مسلماً آخر هو مرتد) لاستهداف أعضاء من المعارضة، بحسب تقارير. وأعقب الاستخدام المتواصل للخطاب الطائفي من قبل زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي ورجال دين سنة زيادة في حدة التوترات الطائفية والصراع.

وظلت المواد المعادية للسامية تظهر في المواد المطبوعة. وأفاد زعماء يهود باستمرار المضايقات لأفراد الجالية اليهودية في محافظة عمران من قبل السكان المحليين، بما في ذلك عن طريق رمي الحجارة والإكراه على اعتناق الإسلام. وأفادت تقارير بأن الطلاب اليهود ظلوا بعيداً عن المدارس الحكومية بسبب الضغوط الاجتماعية والمخاوف الأمنية. ولا زالت متوقفة محاولات الجالية اليهودية في إقامة مدارس خاصة، بعد أن تم التخلي عنها في أعقاب سيطرة الحوثيين على صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014. في أكتوبر/تشرين الأول غادر عدد من أعضاء الجالية اليهودية اليمن، مشيرين إلى مخاوف بشأن أمن ومستقبل أبنائهم.

قبل اندلاع الصراع العسكري، أفاد ممثلو الطائفة المسيحية بزيادة التدقيق من قبل المتمردين الحوثيين، مما جعلهم أكثر تحفظاً وحذراً، على الرغم من أنهم استمروا في ارتداء الزي الديني.

YEMEN**القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية**

في فبراير/شباط، تم إجلاء جميع الدبلوماسيين الأمريكيين من البلاد، وفي أبريل/نيسان استأنفوا عملياتهم من موقع مؤقت خارج البلاد. واستمروا في التأكيد على أهمية التسامح الديني والحوار بين الأديان خلال لقاءاتهم مع مسؤولين من الحكومة في المنفى التي تم تشكيلها خارج البلاد. التقى السفير مع مسؤولين من حكومة المنفى وناقش التحديات التي تواجهها الأقليات الدينية، بما في ذلك التدقيق من قبل الحوثيين، والنزوح من المنازل وترك المصالح التجارية، والاستهداف من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة. كما التقى مع ممثلي الأقليات الدينية لمناقشة تلك التحديات.